الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتوجيه الاستثمارات نحو المناطق ذات التنمية البشرية المنخفضة دراسة حالة مصانع زلم بمنطقة هورامان - اقليم كوردستان *

م.م احمد اسماعيل قادر/قسم الاقتصاد
كلية الإدارة و الاقتصاد/جامعة السليمانية
ahmedqadr@yahoo.com

م.م عمار شهاب احمد الاحمد/قسم العلوم المالية والمصرفية/كلية الإدارة و الاقتصاد/جامعة التنمية البشرية
ammarshhab@yahoo.com

الملخص

يعد الاستثمار من اهم القنوات التي تستخدمها الدول من اجل الارتقاء بالواقع الاقتصادي نحو الافضل، اذ يساهم الاستثمار بصورة مباشرة و غير المباشرة في تنمية المنطقة التي يجري فيها، من خلال رفد المنطقة بفرص عمل جديدة ، والذي يؤدي الى تطوير مهارت العاملين من تلك المنطقة وخصوصاً اذا كان الاستثمار يعتمد على التكنولوجيا الحديثة ماينعكس ايجاباً على التنمية الافتصادية والاجتماعية فيها وبصورة مباشرة من جهه، وخلق ترابطات اقتصادية امامية وخلفية في القطاعات ما يساهم في تحقيق منفعة غير مباشرة من جهة اخرى .

ومن هذا المنطلق يتجلى الدور الحكومي في توجية تلك الاستثمارات الى المناطق الاقل نمواً من اجل تحقيق التنمية على الصعدين الاقتصادي والبشري من خلال اتباع سياسات توزيعية للاستثمارات حسب خاريطة استثمارية معدة من قبل هيئة الاستثمار .

ومن اهم النتائج التى توصل اليها البحث مساهمة نموذج البحث في الدخل القومي بقيمة (١٠,٣٢٣) مليون دولار و في قيمة المضافة الاجمالية القومية بـ (١٢,١٥٤)مليون دولار سنويا ، وكذلك في رفد المنطقة بفرص عمل جديدة من خلال توفير (١١٩) وظيفة للسكان المحليون. ثم إقتراح عدد من المقترحات من أهمها تشجيع المستثمرين في المناطق الاقل نمواً و فرض شروط على الاستثمارات الموطنة بتشغيل الايدي العاملة من سكان المنطقة مما يساهم في تنميتها اقتصادياً وبشرياً.

الكلمات المفتاحية : الاستثمار، التنمية البشرية، الآثار الاقتصادية والاجتماعية ، المناطق الاقل نمواً .

Abstract

The investment is one of the most important channels used by the states for the promote economic development. Investment is a crucially important for many states in developing regions, thereby contributing directly and indirectly of providing the region's opportunities for new employment, and that leads to the development of skills of workers from the area, especially if the investment is based on modern technology as well as is influential in economic and social aspects directly. Furthermore, this activity creates a forehand and background linkages between economic sectors, as well as contribute increase in benefit indirectly.

In this sense, the government's role is clear in directing and allocating those investments to the least developed areas in order to achieve economic and human development through follow distributional policies investments which is prepared by the Investment Authority.

* قدم هذا البحث في المؤتمر العلمي الدولي الثاني لجامعة التنمية البشرية/السليمانية/نيسان ٢٠١٥

The empirical result shows that Project (**Subject of the study**) have a positive contribution to the national income and add-Value of gross product by (10.32٣) and (12.15٤) million dollars a year, respectively. This study also found that investment had a positive effect on Job creation and providing 119 jobs for local residents. Lastly, The Kurdistan region government should adopt a comprehensive plan and provide essential services to encourage local investors in the less developed regions and impose conditions on the investment in order to give job opportunities to the local residents, which are contributes to the economic and human development.

Keywords: *investment*, *human development, economic and social impacts, less developed regions.*

المقدمة

يعد الاستثمار احد ركائز النشاط الاقتصادي الأساسية، والمفتاح الرئيس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لمختلف دول العالم وخصوصاً الدول الناميةوما دون مستواها التي تحتاج الى رؤوس اموال لزيادة ناتجها المحلي الإجمالي .وكما يعد الاستثمار أحد أوجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التقدم الاقتصادي والتقني في ظل العولمة الاقتصادية التي حولت العالم الى سوقاً واحدة لمختلف الأنشطة الاقتصادية، اذ يؤثر بشكلين المباشرة وغير المباشر على الاقتصاد والبيئة التي يجري فيها مما يؤدي الى خلق ترابطات امامية وخلفية بين القطاعات، وهنا تتجلى اهمية الاستثمار الذي يوفر رأس المال الذي يتميز بندرته مما يتعين تدخل الحكومة في توجية الاستثمارات العامة والخاصة وخلق التوازن في توزيع الاستثمارات من اجل تنمية جميع المناطق اقتصادياً وبشرياً واستخدام السياسات الحكومية في توجيه تلك الاستثمارات الى المناطق ذات النمو المنخفض من خلال استخدام حزمة من المحفزات.

وتساهم العملية الاستثمارية في تنمية وتطوير الموارد البشرية مساهمة وثيقة اذ يؤثر الاستثمار ويتاثر بالموارد البشرية، اذ كلما اعتمد الاستثمار الذي تم توجيهه الى المناطق ذات التنمية المنخفضة والمهارة القليلة على التقنيات الحديثة، التي تساهم في توظيفها وتدريبها على تلك التكنولوجيا ما يساهم في تطوير تلك المنطقة اجتماعياً واقتصادياً من جهه، ومن جهة اخرى تساعد الموارد البشرية في تسخير وتشغيل تلك التكنولوجيا للوصول الى الهدف المرسوم المبتغى من العملية الاستثمارية، ومن هنا نستنتج انهما يرتبطان بعلاقة تبادلية للمنفعة بين الاستثمار والموارد البشرية.

ولقد تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث، تناول المبحث الاول الاطار النظري للاستثمار ، فيما تناول المبحث الثاني الاطارالاساسي للموارد البشرية، بينما تطرق المبحث الثالث الى بيان الجانب العملي للبحث، وختاماً توصل البحث الى عدد من الاستنتاجات واستناداً لها تم تقديم عدد من المقترحات.

منهجية البحث

مشكلة البحث : تتشمل مشكلة البحث بالمحاورالاتية :

١-يؤدي تركز الاستثمارات في اماكن محددة الى حرمان المناطق الاخرى من نصيبها من التنمية الاقتصادية والبشرية.

٢-ان البنية القانونية المتمثلة بقانون الاستثمار المرقم (٤ لسنة ٢٠٠٦) باقليم كوردستان لايحفز توزيع الاستثمارات على المناطق الاقل نمواً لزيادة التنمية الاقتصادية والبشرية .

اهمية البحث : تنبع اهمية البحث من ان توجية الاستثمارات الى مناطق الاقل نمواً يؤدي الى زيادة التنمية البشرية والاقتصادية فيها، وتبصير القائمين على اتخاذ القرارات الاستثمارية باهمية تحقيق التوازن في التنمية الاقتصادية والبشرية من اجل تحقيق الرفاهية الاجتماعية التي تسعى الدول للوصول اليها لعدة اهداف (سياسية واقتصادية واجتماعية ومالية).

هدف البحث : يهدف البحث الى بيان لآثار الاقتصادية والاجتماعية وكذلك الدور الحكومي في توطين الاستثمارات في منطقة معينة والتنمية البشرية والاقتصادية التي سوف تتحقق نتيجة الاستثمار وربط المنطقة بالخارطة الاقتصادية مايعود بالنفع عى سكان المنطقة.

فرضية البحث : يفترض البحث ان هناك علاقة طردية بين الاستثمار وبين تطوير وتنمية سكان المنطقة التي تاسس فيها واكتساب سكان المنطقة لمهارات لم تكن موجودة سابقاً ما يساهم في تطوير العنصر البشري بالاضافة الى آثار اقتصادية واجتماعية اخرى (زيادة الدخل، انخفاض البطالة.....الخ).

حدود البحث : شمل البحث مشروع زلم الصناعي بمنطقة هورامان – اقليم كوردستان واعتمد على البيانات الواردة في دراسة جدوى الاقتصادية المعدة للمشروع عام ٢٠١٢ .

المبحث الاول

الاطار النظري للاستثمار

اولاً: مفهوم واهمية الاستثمار

يعود مفهوم مصطلح الاستثمار الى علم الاقتصاد، وهو على علاقة وطيدة بمجموعة اخرى من المفاهيم الاقتصادية ومن اهم هذه المفاهيم الاقتصادية هي (الدخل والاستهلاك والادخار والاقتراض.....الخ).فضلا عن صلته بعلم القانون، ونظرا للارتباط الوثيق بين الاستثمار والاقتصاد .فالاستثمار هو توظيف الاموال في الانتاج، اما بصورة مادية مباشرة مثل شراء الالات والمواد الاولية....الخ ، اوبصورة غير مباشرة كشراء الاسهم والسندات. والاستثمار هو عبارة عن ادخار مبلغ مالي محدد ولفترة زمنية معينة لانتاج سلعة او خدمة او شراء سلعه وبيعها في المستقبل من اجل تحقيق عائد جيد ويتوقف عائد الاستثمار على متغيرات اساسيه وهي المبلغ المخصص للاستثمار ومعدل العائد والمدة الزمنيه، ويستطيع المستثمر التحكم بالمبلغ المستثمر والمدة الزمنيه ولكنه لا يستطيع التحكم بمعدل العائد فهو يختلف من عمليه الى اخرى. (البرزنجي، ٢٠٠٨، ٤٥) (الجميل، ٢٠١٢. ١٧٠)

ويشير الاستثمار المباشر الى الاستثمارات التي يتم تنفيذها من قبل الافراد والشركات المحلية والاجنبية العاملة في اقتصاد البلد، اي يتم تمويل الاستثمارات من داخل البلد او خارجة، (كداوي، ٢٠٠٩، ١١) من اجل زيادة الانتاج المحلي والذي ينعكس ايجابا على الدخل القومي للبلد، ومن هنا يتبين ان للاستثمار المباشر دوراً مهماً في تحقيق معدل نمو اقتصادي واجتماعي مستمر ومقبول في الاقتصاد الوطني وذلك في حال توفر الموارد المالية إلى جانب العوامل الأخرى كالموارد الطبيعية والقوى العاملة الماهرة والظروف السياسية والاجتماعية الملائمة. وإن إيجاد بيئة استثمارية قادرة على توفير

المناخ الاقتصادي المناسب لتوطين الاستثمارات التي تساهم في توفير فرص عمل كافية لتشغيل واستيعاب الأعداد المتزايدة من الشباب ولاسيما أن النمو السكاني المتزايد في العديد من البلدان ادى إلى ارتفاع معدلات البطالة في وسط المجتمع (الجندي وبوادقجي، ٢٠١٠، ٦٠٩-٦١٠) (الحمود،٢٠٠٤، ٢٦).

١. تعريف الاستثمار : يعرف الاستثمار

- **لغوياً** : الاستثمار في اللغة اصله من الفعل ثمر، وثمر يعني نتج او تولد او نمى وكثر، تقول ثمر الشجر واثمر اذا ظهر ثمره ونتج ، وتقول ثمر المال اي نما وكثر. (مقداد ، ٢٠٠٥، ٤)
- **اقتصادياً** : بأنه توظيف رؤوس الأموال، بهدف شراء مواد الإنتاج والتجهيزات بصورة مباشرة (استثمار مباشر) او بصورة غير مباشرة (استثمار محفظي)، وذلك لتحقيق تراكم رأسمالي جديد، ورفع القدرة الإنتاجية أو تجديد رأس المال القديم (القدرة ، ٢٠٠٧، ١٦)
- **الإدارة المالية** : بانه اكتساب الموجودات المالية فقط، ويأخذ شكل توظيف مالي في الأوراق و الأدوات المالية بمختلف أنواعها (عمار، ٢٠٠٩، ٤٤).

٢. أنواع الإستثمار

يوجد عدة انواع حسب الهدف و الغرض وكما يلي : (كداوي، ٢٠٠٩، ١٢) (عاطف، بدون سنة نشر، ٢)

- الإستثمار (الوطنى والأجنبى)
- الإستثمار (المباشر وغير المباشر)
- الإستثمار(الحقيقي والمالى)
- الإستثمار (القصير الأجل و طويل الأجل)
- الإستثمار(ذو العائد السريع وذو العائد البطئ)
- الاستثمار(الوطني والاجنبي)

ثانياً : أهمية الإستثمار في التنمية الاقتصادية

تكمن أهمية الإستثمار في النقاط الآتية (صالح،٢٠١٣، ٣٦٠) (الجميل، ٢٠٠٩، ٣٣٠)

- زيادة الإنتاج المحلي ما يؤدى إلى زيادة الدخل القومى مما ينعكس ايجاباً على متوسط نصيب الفرد ما يساهم في تحسين مستوى المعيشي للفرد والمجتمع (تنمية بشرية)
- توفير الخدمات للمواطنين و للمستثمرين.
- خلق فرص عمل و تخفيض نسبة البطالة.
- المساهمة في التكوين الرأسمالى للبلد.
- يساهم في استحداث وتوفير التخصصات المختلفة من الفنيين و الإداريين و العمالة الماهرة .

- زيادة الطاقة إلانتاجية للسلع و الخدمات التى تشبع الحاجات المحلية و تصدير الفائض منها للخارج مما يوفر العملات الأجنبية ، وتحسين ميزان المدفوعات.

ثالثاً : اهداف ومحفزات الإستثمار: و من أهمها: (الطعان، ٢٠٠٦ ، ١٠)

تعمل مختلف الدول على وضع مجموعة من المحفزات لجذب الاستثمارات وتشجيعها من اجل تحقيق ما يلي:

- دافع الربح
- تلبية الطلب المتزايد وتوسيع الاسواق
- التطور العلمى والتكنولوجى
- تطوير وتنمية الرأسمال الإجتماعى (التنمية البشرية)
- الإستثمار من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية

رابعاً: محددات الإستثمار : (الجميل، ٢٠٠٩، ٣٤٩– ٣٥٣)

من الممكن ذكر اهم محددات الاستثمار وهي:

- الرغبة في الإستثمار
- التوقعات الإستثمارية (تفاؤل او تشائم)
- الظروف الإقتصادية
- مدى توافرالبنية التحتية
- اسعار الفائدة
- الضرائب

خامسا: الدور الحكومي في توفير المناخ الاستثماري الملائم من خلال حزمة محفزات ومنها : (الجميل، ٢٠٠٠، ١٧٢)

- محفزات المالية العامة (خفض الضرائب على الارباح وعلى استيراد المواد الاولية وتصدير السلع والخدمات).
- حوافز مالية (مثل تحمل الحكومة بعض التكاليف الراسمالية والعملياتية.
- حوافز اخرى مثل تخصيص اعانات للبنية التحتية (اسعار اقل للاراضي والعقارات والكهرباء والماء والاتصالات ...الخ).

سادسا: دور هيئة استثمار اقليم كوردستان ومديرية العامة السليمانية للاستثمار في توزيع الاستثمارات وتنمية المناطق الاقل نمواً، ومن محاسن دور هيئة الاستثمار هي :

- تشريع قانون الاستثمار المرقم (٤ لسنة ٢٠٠٦) والذي يعد خطوة اولى في مجال تشجيع وجذب الاستثمارات المحلية والاجنبية.

- قيام مديرية عامة السليمانية للاستثمار بتقسيم محافظة السليمانية الى عدة مناطق استثمارية (A & B & C) وتحديد الاسعار للعقارات لكل منطقة والهدف منها اتباع سياسات لتوزيع الاستثمارات على المناطق الاقل نمواً، حيث منطقة (A) اكثر نموا و(B) متوسط النمو و(C) اقل نموا ، علما ان منطقة هورامان وناحية خورمال تقع في منطقة (C) اي اقل نموا .

اما ابرز نقاط الضعف التي تم تاثيرها على هيئة الاستثمار وتقليل قدرتها على حث ذهاب الاستثمارات الى المناطق الاقل نمواً هي :

- اعفاء جميع الاستثمارات من الضرائب لمدة (١٠)سنة مما يضعف قدرة هيئة الاستثمار من استخدام السياسة الضريبة كاداة توجيهية للاستثمارات الى المناطق الاقل نمواً ما ينعكس سلباً على سكان تلك المناطق لذا يحتاج اضافة بعض التعديلات على قانون الاستثمار.
- بيع الاراضي بسعر رمزي يتراوح بين(٠,٠٥-٢%) من السعر الحقيقي في جمع المناطق الاستثمارية، الا ان هذه الفروق القليلة لا يؤثر على توزيع الجغرافي للاستثمارات بينما يمكن لهيئة الاستثمار بيع الاراضي الاستثمارية في المناطق ذات الكثافة الصناعية العالية بسعر عالي واعطاء الارضي الاستثمارية بسعر تشجيعي في المناطق الاقل نمواً مما ينعكس ايجابياً عليها.

المبحث الثاني

الاطار الاساسي للموارد البشرية

اولاً : أهمية الموارد البشرية

تعتبر الموارد البشرية هي الثروة الرئيسية للشركات، فرأس المال المادي والموارد الطبيعية رغم أهميتهما وضرورتهما إلا أنهما بدون العنصر البشري الكفء والمدرب والمعد إعدادًا جيدًا لن يكون لها قيمة، وذلك لأن الموارد البشرية هي القادرة على استخدام هذه الموارد وتسخيرها في العمليات الإنتاجية واتخاذ القرارات للوصول إلى تحقيق الأهداف المطلوبة، وتمتاز الشركات التي تتبنى برامج تدريبية وتطويرية لمواردها البشرية بما يلي: (أبو زيد، ٢٠٠٨، ٣١)

- تنمية كفاءات وخبرات الموارد البشرية (رؤساء ومرؤوسين، وزيادة مهاراتهم واكتسابهم مهارات سلوكية معينة تزيد من قدراتهم على تطوير العمل بشركاتهم.
- إعداد أجيال من الأفراد لشغل المناصب القيادية و التشغيلية وعلى جميع مستويات العمل داخل الشركة.
- مواجهة التغيرات البيئية المحيطة ومواكبة التطور العلمي والتكنولوجي السائد.

ثانياً : علاقة الاستثمار بتنمية الموارد البشرية

ترتبط العملية الاستثمارية بعلاقة وثيقة مع تنمية وتطوير الموارد البشرية اذ يؤثر الاستثمار ويتاثر بالموارد البشرية، فاذا كان الاستثمار يعتمد على التكنولوجيا الحديثة وتم توطينه في منطقة ذات موارد بشرية قليلة المهارة وتم توظيفها وتدريبها على تلك التكنولوجيا حينئذ يساهم في تطوير تلك الموارد البشرية وينعكس ايجاباً على الواقع الاجتماعي

والاقتصادي للمنطقة التي تم الاستثمار فيها هذا من جهه، ومن جهة اخرى تساهم الموارد البشرية في تسخير وتشغيل تلك التكنولوجيا والوصول الى الانتاج المتوقع وتحقيق الهدف المنشود من العملية الاستثمارية. (مناتي،٢٠١٣، ٣٦٢-٣٦٣)

ثالثاً : استراتيجيات إدارة الموارد البشرية

تعمل إدارة الموارد البشرية في الوقت الحاضر في بيئة ذات تغيرات وتحديات كبيرة و متسارعة (الإنترنت، العولمة، إعادة الهندسة، الاندماج ...الخ) مما حث بتلك الإدارة ان تتجه نحو تغيير المفاهيم والاستراتيجيات بشكل مستمر تكيفا مع تلك التغيرات والتطورات و التعامل مع المورد البشري على أساس أنه رأس مال فكري في الشركة، وتسخيره ليتوافق مع الاتجاهات الحديثة لتحقيق هدف الشركة، **ومن هذه الاستراتيجيات هي:** (حسين وعبد الجبار، ٢٠٠٥، ٥٥).

١. استراتيجية التدريب والتطوير:

- التدريب هو الجهد المخطط والمنظم الذي يهدف إلى تغيير سلوك الموارد البشرية باتجاه تحقيق أهداف الشركة فيما يتعلق بمهارات العمل الحالي واتخاذ القرارات.
- أما التطوير فانه يشمل اكتساب المعارف والمهارات وأنواع السلوك التي تحسن قابلية الموارد البشرية بغرض تلبية التحديات التي تواجه الأعمال الحالية والمستقبلية.

٢. استراتيجية التوظيف: وهي عبارة عن مجموعة من الاليات التي تقوم بها الشركة لايجاد احتياجاتها المستقبلية من الموارد البشرية واستقطاب المؤهلين والراغبين في العمل ثم اختيارافضل المتقدمين.

٣. استراتيجية التعويض: التعويض عبارة عن ما يحققه العاملون (ما يحصلون عليه) مقابل جهودهم وعملهم وتختص استراتيجية التعويض بدراسة مستوى الأجور في الشركة ومقارنتها مع الشركات الأخرى.

المبحث الثالث

تحليل عملي لمصانع زلم

يتناول هذا المبحث الجانب العملي للبحث وذلك باخذ مشروع مصانع زلم كنموذج للاستثمار وحالة دراسية وابراز اثارها الاقتصادية والاجتماعية في منطقة هورامان باعتبارها ضمن مناطق ذات التنمية المنخفضة حسب محددات هيئة الاستثمار ، علما بان الارقام الواردة في هذا الجانب تستند الى دراسة جدوى اقتصادية اعدت للمشروع وتم قبولها واستنادا لها تأسس المشروع سنة (٢٠١٢) ، ويتم دراسة هذا المبحث وفقا للمحاور الاتية :

اولا– وصف المشروع

ثانيا– الموقع

ثالثاً– المؤشرات والاثار الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة .

اولا– وصف المشروع :يتم وصف المشروع وفقا لمرحلتين وكالاتي :

١. المرحلة الأولى(الخطة الآنية):

يتكون المشروع من فرعين انتاجيين ويتكون كل منهما من عدة وحدات انتاجية مختلفة:

- الفرع الاول للمياه المعدنية من صنف(٠,٥-١.٥)لتر بخط انتاجي واحد وبطاقة انتاجية (٢٥٠٠٠)قنينة في الساعة وخط ١٩ لتر بطاقة انتاجية (١٢٠٠) قنينة في الساعة وخط اخر لأنتاج الصودا من صنف (٠,٢٥٠)لتر و بطاقة انتاجية (٢٢٠٠٠)قنينة في الساعة.
- الفرع الثاني لانتاج الكبسولات او القناني البلاستيكية وكاب(الأغطية) من خلال اربع خطوط انتاجية منها خطين لأنتاج الكبسولات و(الكاب) من صنف(٠,٥)لتر و بطاقة انتاجية (٤٣٠٠٠)وحدة في الساعة لكل من الكبسول والكاب ويستخدم المشروع ٢٥٠٠٠وحدة والباقي(٢٣٠٠٠)وحدة لبيعها في الأسواق ،وخطين اخرين لانتاج الكبسول او العلب والكاب او (غطاء) من صنف(١,٥) لتر و بطاقة انتاجية (٧٩٨٠)وحدة لكل منها في الساعة ، وفي حالة اكمال المشروع سيكون الاول من نوعه على مستوى العراق من حيث الطاقة الانتاجية وتكامل المشروع والتكنولوجيا ،حيث ازداد الطلب على تلك المنتجات في الاونة الاخيرة وخاصة بعد احداث سنة ٢٠٠٣

٢. : المرحلة الثانية (الخطة المستقبلية):

يتوسع المشروع مستقبلا ليشمل زراعة مفتوحة واخرى مغلقة (بيوت زجاجية) لانتاج طماطة وانشاء مصنع لانتاج معجون طماطة وهكذا يتم تأمين مدخلات هذا المصنع من خلال المشروع نفسه ، ويبدأ تنفيذ الخطة المستقبيلة اي المرحلة الثانية بعد استرداد راسمال المشروع اي بعد مايقارب اربع سنوات من بدأ تشغيل فروع المرحلة الاولى .

ثانياً: الموقع:

بما ان طبيعة تنفيذ هذا المشروع من حيث استخدامه للمواد الاولية اي (المياه الطبيعية و بتركيبته الجيدة ومن حيث كمية الأنتاج) يكون له دور حاسم في توطين المشروع ،لذا فان المشروع يقع في اقليم كوردستان العراق – محافظة السليمانية سابقا وضمن محافظة حلبجة حاليا – ناحية خورمال(منطقة هورامان) بالقرب من قرية (احمد ئاوا) السياحية والتي هي ضمن منطقة (C) اقل نموا حسب محددات هيئة الاستثمار واستخدامه لمصادرمياه منبع وشلال (زلم) والتى تبعد4كم عن موقع المشروع ،ويعد هذا المصدر(مياه طبيعية زلم) من اهم مصادر المياه الطبيعية المعروفة في العراق ،ويعد هذا من اهم محددات الطلب لدى المستهلكين ونظرا لما يتميز به اقليم كوردستان لمصادر المياه الطبيعية ، لذا فان حسب نظريات التوطن المشاريع يفضل قرب المشروع من المواد الاولية(المياه) على حساب السوق.

ثالثاً: المؤشرات والآثار الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة (اعتماداً على الدراسة)

كما هو موضح من خلال الجدول(١) فان المشروع قد اجتاز اغلب المؤشرات المالية ، وكذلك المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والتي تتم ابرازها لاحقا .

ان المؤشرات المالية والتجارية الايجابية تهم جميع المستثمرين وبدونه فان المستثمر لايخوض مجال الانتاج، وليس بالضرورة ان يواكب المؤشرات التجارية الايجابية مع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية القومية ،الا ان هذا المشروع قد حقق الهدفين معا، وفيما يخص نتائج الدراسة المالية كانت كالاتي :

الجدول(١)

المؤشرات المالية ونتائج المشروع (المتوقعة)

اسم المشروع	مجموعة مصانع (زلم)لانتاج المياه المعدنية والمشروبات الغازية
منتجات المشروع	مياه معدنية وصودا وكبسول وكاب
حجم الاستثمار الكلي	٣٧٥٤٠٩٠٢دولار
مجموع الايدي العاملة	١٢٢عامل
الراس المال العامل	١٩١١٦٥دولار
معدل العائد المتوسط للاستثمار الكلي(مملوك واقتراض)	%٢٥
معدل العائد المتوسط للاستثمار المملوك	%٦١
معدل العائد الداخلي	%١٣
صافي القيمة الحالية	٢٣٧٢٣٨٨٧دولار
فترة الاسترداد	٤.٣ سنة
نقطة التعادل	%٢٤ من الطاقة المخططة
الايرادات السنوية للمشروع	٢٧١٢٠٢٤٠ دولار
التكاليف السنوية للمشروع	١٧٦٨٨٥٦٣ دولار
صافي الربح السنوي	٩٤٣٦٦٧٧ دولار

المصدر: قادر،احمد اسماعيل ، دراسة جدوى اقتصادية لمجموعة مصانع زلم ، دراسة مقدمة الى هيئة الاستثمار باقليم كوردستان ٢٠١٢ .

ان معايير الربحية التجارية(بالطرق المخصومة وغير المخصومة) تساعد صاحب القرار الاستثماري باتخاذ القرار المناسب من وجهة نظره الشخصية وبالقدر الذي تساهم فيه هذه الفرص المتاحة في تعظيم ثروته.

عند استخدام معايير التقييم الاقتصادي والاجتماعي للمشروعات الاستثمارية فانه لابد من الاخذ بنظر الاعتبار اضافة الى الربحية التجارية الربحية الاقتصادية ومدى مساهمتها الحقيقية في رفاهية المجتمع ، فليس من الضروري ان يكون المشروع مربحا من وجهة النظر الاقتصادية حينما يكون من وجهة نظر المستثمرين وليس من الضروري ان يكون المشروع الذي يتوقع ان يحقق ارباح للمساهمين فيه ان يحقق في نفس الوقت الربحية الإقتصادية القومية من وجهة نظر المجتمع او الدولة التي سوف ينشأ فيها المشروع.

مما تقدم يتضح بان تحليل الربحية التجارية يختلف عن تحليل الربحية القومية بالعديد من الاوجه سواء كان ذلك بالاهداف والوسائل او بأدوات التحليل المالي والاقتصادي ،وكلاهما يسهمان في تحليل منافع وعوائد المشروعات الاستثمارية وقياس ربحيتها المباشرة من وجهة نظر المستثمرين اضافة الى منافعها غير المباشرة من وجهة نظر الدولة او المجتمع الذي سوف تنشأ في وسطه مقاييس الربحية ومكونات التكلفة التي تلائم المستثمر تختلف بدرجة كبيرة عن نظيرتها التي تلائم المجتمع او الدولة ، وفيما يلي اهم نتائج الدراسة الاقتصادية والاجتماعية للمشروع :

الجدول(٢)

الاثار الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة للمشروع

المؤشر	القيمة
المساهمة في الدخل القومي	١٠٣٢٣٠٢١دولار
الاكتفاء الذاتي	١٢٧٤٩٢٥٢دولار
توزيع الدخل	٥١٦٠٠٠دولار
احلال الواردات	١٢٧٤٩٢٥٢دولار
ايجاد فرص العمل	١٢٢ فرصة
قيمة المضافة الاجمالية القومية	١٢١٥٣٩٢٣دولار
قيمة المضافة الصافية القومية	١٠٣٢٣٠٢١دولار

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على : قادر،احمد اسماعيل ، دراسة جدوى اقتصادية لمجموعة مصانع زلم ، دراسة مقدمة الى هيئة الاستثمار باقليم كوردستان٢٠١٢ .

واهم اثار الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة للمشروع هي:

١- المساهمة في الدخل القومي: وبالنسبة لمساهمة هذا المشروع لدخل القومي بطريقة الدخل تكون كالاتي:

اجور عمال محلية (٥١٦٠٠٠) دولار وفائدة (٣١٥٣٤٤) دولار وريع (٦٠٠٠٠) دولار وارباح سنوية(٩٤٣١٦٧٧)دولار ،اذن مساهمة المشروع في الدخل القومي تساوي ١٠٣٢٣٠٢١ دولار سنويا.

بطريقة القيمة المضافة الصافية،الدخل القومي تساوي قيمة الانتاج تطرح قيمة المواد المستوردة من الخارج وتطرح اندثارات ،وقيمة المواد المستوردة من الخارج تساوي ١٤٣٧٠٩٨٨دولار واندثارات تساوي١٨٣٠٩٠٢دولار ،٢٧١٢٠٢٤٠- ١٤٣٧٠٩٨٨- ١٨٣٠٩٠٢تساوي ١٠٣٢٣٠٢١دولار

٢-الوفورات بالعملة الاجنبية او معيار الاقتصاد في النقد الاجنبي:

- نسبة المستلزمات المستوردة الى الكلية تساوي قيمة المستلزمات المستوردة / قيمة المستلزمات الكلية
- اذن نسبة المستلزمات المستوردة الى الكلية ١٤٣٧٠٩٨٨\ ١٤٩١٢٣١٧ تساوي ٠,٩٦
- نسبة الكلفة الاجنبية الى قيمة الانتاج تساوي اجمالي الكلفة الاجنبية / قيمة الانتاج

١٤٣٧٠٩٨٨ – ٢٧١٢٠٢٤٠تساوي ٠,٥٣

كما مبين من المؤشرين السابقين فان نسبة المستلزمات المستوردة الى الكلية ونسبة الكلفة الاجنبية الى قيمة الانتاج تعتبر كبيرة نتيجة الاعتماد الكلي على الخارج للحصول على المادة الاولية(pet وبولي اثيلين).

ليس في خطة المشروع تصدير المنتجات لان ما ينتجه من المتوقع ان يستهلك محليا لوجود طلب على هذه المنتجات وكذلك بسبب عدم امكانية تصدير المنتجات من ناحية الفنية واقتصادية واحيانا الامنية،الا ان في خطة المشروع تصدير نسبة من المنتجات بعد التحسن الامني في العراق وتحسين البنية التحتية وتشغيل المعامل البتروكيمياوية حينئذ من الممكن الحصول على المواد الاولية بسعر ارخص مقارنة بالمستوردة بالتالي امكانية منافسة المنتجات الاجنبية وتصديرها وفي هذه الحالة يساهم المشروع في تعزيز رصيد الدولة من خلال التصدير بالاضافة الى احلال الواردات ومساهمته في تكوين القيمة المضافة وزيادة الناتج المحلي الاجمالي للاقليم .

٣-الاكتفاء الذاتي:

يعتبر ذات اهمية بالغة بالنسبة للاقتصاد القومي ، حيث ان النقص في القدرة الانتاجية للاقتصاد القومي من هذه المادة او تلك، يعني اضطرار هذه الدولة او تلك من القيام باستيراد هذه المادة من الاسواق الاجنبية ،مما سوف يمثل عبئا اقتصاديا للدولة التي ستكون مضطرة لتعويض النقص بالاستيراد من الخارج ،وهو مايؤثر سلبا على ميزان مدفوعات الدولة المستوردة ،وعلى العكس تحقق الدول فوائض تجارية في ميزان مدفوعاتها عند قيامها بتصدير السلع والخدمات الفائضة عن حاجتها، وبالنسبة لهذا المشروع كالاتي:

تكاليف استيراد المواد سنويا يبلغ ١٤٣٧٠٩٨٨دولار وقيمة الانتاج سنويا تبلغ٢٧١٢٠٢٤٠دولار اذن فان المشروع يساهم في الاكتفاء الذاتي بقيمة ٢٧١٢٠٢٤٠طرح ١٤٣٧٠٩٨٨تساوي ١٢٧٤٩٢٥٢دولار، اي ان المشروع سوف يساهم في تخفيض العبء على ميزان المدفوعات بمبلغ ١٢٧٤٩٢٥٢دولار سنويا.

٤- توزيع الدخل

تلعب المشاريع الاقتصادية المختلفة دورا هاما في توزيع الدخل واعادة توزيعه بين افراد المجتمع الواحد، فكلما ازدادت المشاريع في المجتمع كلما يعني هذا ان هناك فرصا لتشغيل ، وتطوير لمتوسط دخل الفرد في دولة او في مدينة معينة بالمقارنة مع دولة او مدينة اخرى، ويتحدد توزيع الدخل الى حد كبير وفقا لأغلب النظريات عن طريق نظم ملكية عناصر الانتاج، مثل الارض والعمل وراس المال والتنظيم ،ودور كل منهم في العملية الانتاجية.

وان هذا المشروع يساهم في تشغيل ١٢٢ عامل وباجور سنوية تساوي ٥٧٠٠٠٠دولار،منها (١١٩) من العمال محليين باجور سنوية (٥١٦٠٠٠) دولار و(٣) منهم اجنبية و باجور سنوية (٥٤٠٠٠) دولار بالاضافة الى ايرادات صاحب المشروع والارباح السنوية والتي تصل الى ٩٤٣١٦٧٧ دولاروكذلك متوسط خدمة الدين تساوي ٣١٥٣٤٤ دولار والتي تحصل عليها المقرض ويعد هذا مساهمة مباشرة في توزيع الدخل والتشغيل هذا بالاضافة الى الارتباطات الامامية والخلفية والتي تتعامل معها المشروع كالوكلاء التي تزود المشروع بالمواد الاولية والوكلاء التي تقوم بتسويق منتجات المشروع وهذه مساهمة غير مباشرة في توزيع الدخل والتشغيل.

٥- دوره في تخفيض الاسعار:

كما هو معروف فان انخفاض العرض مقارنة بوجود طلب الكافي يؤدي الى ارتفاع الاسعار ، اما زيادة العرض يؤدي الى انخفاض الاسعار لذا يمكن القول فان مثل هذه المشاريع سوف يساهم في تخفيض الاسعار او على الاقل المساهمة في الحد من ارتفاعه.

٦-عوامل استراتيجية اخرى:

يمكن النظر الى دور المشروع المقترح في تحقيق العوامل الاستراتيجية من زاويتين ، اولهما هي مدى مساهمة المشروع في تعظيم الناتج القومي وتحسين صورة الدخل القومي ، وتبرير الانفاق الاستثماري بحيث يتطابق مع اهداف خطة التنمية القومية او مع استراتيجية الدولة للانفاق الاستثماري وان تكون مخرجاته ضرورية للمجتمع وتلبي حاجاته،وان يسهم في تقرير قدرات الاقتصاد القومي ،من حيث دوره :

- في تحقيق فائض او تقليل العبء على ميزان المدفوعات و هذا المشروع يساهم بحوالي ١٢٧٤٩٢٥٢دولار سنويا في نقص العبء على ميزان المدفوعات ، لذا يساهم بحوالي ١٢٧٤٩٢٥٢دولار سنويا في تعزيز رصيد الدولة من العملات الاجنبية وذلك من خلال مساهمته في احلال الواردات.
- يساهم في تزويد الأسواق المحلية بحوالي ٧٥٠٠٠٠٠سيت من المياه المعدنية من عبوة ٠,٥لتر و٤٣٢٠٠٠٠قنينة من عبوة ١٩ و٦٦٠٠٠٠٠سيت الصودا من عبوة ٠,٢٥٠لتر، و ١٥٤٨٠٠٠٠٠عدد لكل من الكبسول والكاب من عبوة ٠,٥لتر و١٩١٥٢٠٠٠عدد لكل من الكبسول والكاب من عبوة ١,٥ لتر سنويا الذي سيقوم المشروع بانتاجها.

- كذلك يساهم المشروع في تحقيق الارتباطات الامامية والخلفية وتزويد الوحدات الاقتصادية والشركات بالمنتجات الضرورية لاعمالهم.
- تطوير المناطق: وذلك من خلال مدى مساهمة المشروع في توفير فرص عمل مباشرة في المنطقة ورفع مستوى المهاري للعاملين ودوره في حركة العمل والنشاط الاقتصادي والتجاري .

الا ان دوره في استغلال المادة الاولية المحلية تكاد لا تذكر نتيجة عدم وجود المشاريع المنتجة للمواد الاولية للمشروع(PET) و(بولي اثيلين) في العراق لذا يضطر المشروع الى استيراد المواد الأولية من الخارج وخاصة من ايران وتركياوذلك بسبب عدم وجود صناعات محلية تنتج تلك المادة في الفترة الحالية، وفي حال بدء الانتاج في مصنع البصرة لانتاج البتروكيمياويات حينئذ من الممكن الحصول على المواد الاولية المحلية للمشروع بكميات مطلوبة وبأسعار مناسبة.

٧- نقل التقنية الحديثة ورفع مستوى المهارات في المجتمع:

يعتبرمثل هذه المشاريع خطوة كبيرة في نقل واستيراد التقنية الحديثة ورفع المستوى المهاري للعمال والكوادر الادارية والتي تحتاج اليها جميع البلدان النامية ومن بينها اقليم كوردستان ،وهذا يعد الاستثمار البشري بحد ذاته والتي تؤدي الى رفع مستوى العاملين بالتالي زيادة الانتاجية ، وذلك لأن المشروع يعمل بأحدث التكنولوجيات المعاصرة وبطاقة انتاجية عالية وفي حالة تنفيذه سيكون الاول على مستوى العراق من حيث السعة الانتاجية، وهذه خطوة كبيرة في نقل التقنية ورفع مستوى المهارات للعمال والجهة الادارية وضروري بالنسبة لاقليم كوردستان عموما وفي المناطق ذات التنمية المنخفضة خصوصا.

٨- تحقيق القيمة المضافة

ان اهم معيار لاحتساب العوائد الاجتماعية هي القيمة المضافة ،وتعتبر القيمة المضافة معيار اساسي للربحية القومية في تقييم المشروعات الاستثمارية ،وهي تعكس قدرة المشروع على تحقيق منافع اقتصادية متعددة تتمثل في مساهمة المشروع في الدخل القومي لأي مجتمع وهذه المساهمة تكون على شكل (اجور ورواتب) يحصل عليها العاملون في المشروع وصافي الارباح والفوائد والريع .

والقيمة المضافة الاجمالية تساوي قيمة الانتاج تطرح منها قيمة مستلزمات الانتاج

٢٧١٢٠٢٤٠ – ١٤٩١٢٣١٧ تساوي ١٢٢٠٧٩٢٣دولار وبطرح اجور عمال اجنبية (٥٤٠٠٠)دولار تستحصل قيمة المضافة الاجمالية القومية (١٢١٥٣٩٢٣)دولار.

اما القيمة المضافة الصافية تساوي القيمة المضافة الاجمالية تطرح منها الاندثارات

١٢٢٠٧٩٢٣ – ١٨٣٠٩٠٢تساوي ١٠٣٧٧٠٢١دولار وبطرح اجور عمال اجنبية تستحصل قيمة المضافة الصافية القومية وتبلغ(١٠٣٣٢٠٢١) دولار .

يمكن ادراج المشروع ضمن المشاريع المهمة في العراق كما يتبين من خلال الدراستين التجارية والاقتصادية للمشروع مما يتطلب تأمين كافة التسهيلات اللازمة للمشاريع المماثلة من قبل حكومة اقليم كوردستان نظرا لما لها من ادوار الايجابية الكبيرة الخاصة منها والعامة وبالاخص في المنطقة التي يعمل فيها .

الاستنتاجات والمقترحات

اولاً: الاستنتاجات

١. يساهم الدعم الحكومي للاستثمارات وتوجيهها للمناطق ذات النمو المنخفض الى انعاش تلك المناطق.
٢. يساهم اعتماد الاستثمارات على التكنولوجيا الحديثة في تنمية الموارد البشرية بشكل كبير.
٣. المساهمة في تقليل البطالة في المنطقة التي يعمل فيها المشروع من خلال توفير (١١٩) وظيفة للسكان المحليون.
٤. تساهم الاستثمارات في توليد دخول جديدة لسكان المنطقة الموطن فيها، اذ يساهم بـ (٥١٦٠٠٠)دولار اي ما يعادل (٦١٩٢٠٠٠٠٠) دينار وهو مبلغ ليس بالقليل على مستوى مشروع واحد.
٥. يساهم نموذج الدراسة في تقليل استيراد المياة المنتجة خارج البلد، ما يقلل من الاستيرادات والذي يؤثر بدورة ايجابياً على ميزان المدفوعات.
٦. مساهمة نموذج الدراسة في تكوين الدخل القومي بقيمة (١٠٣٢٣٠٢١)دولار سنويا وكذلك في قيمة المضافة الاجمالية القومية بـ(١٢١٥٣٩٢٣)دولار
٧. ان لنموذج الدراسة دور في تزويد الأسواق المحلية بحوالي ٧٥٠٠٠٠٠سيت من المياه المعدنية من صنف ٠,٥لتر و٤٣٢٠٠٠٠قنينة من صنف ١٩ و٦٦٠٠٠٠٠سيت الصودا من صنف ٠,٢٥٠لتر، و ١٥٤٨٠٠٠٠٠عدد لكل من الكبسول والكاب من صنف ٠,٥لتر و١٩١٥٢٠٠٠عدد لكل من الكبسول والكاب من صنف ١,٥سنويا الذي سيقوم المشروع بانتاجها.
٨. تعاني الخريطة الاستثمارية الحالية من بعض نقاط الضعف ومنها تساوي سعر الضريبة لجميع المناطق الاستثمارية (A&B&C) مما يضعف من امكانية استخدامها كاحدى السياسات المالية في توجية الاستثمارات الى المناطق المراد تنميتها.
٩. كذلك تقارب اسعار العقارات لجميع مناطق محافظة المحافظات التي تتراوح بين (٠,٠٥-٢%) من السعر الحقيقي، فان المستثمر اذا تساوت الاسعار يفضل الاستثمار في المناطق الاكثر نمواً ما يؤدي الى حرمان المناطق الاخرى من فوائده، وهذة سلبية اخرى.

ثانياً: المقترحات

١. تعديل الاسعار الضريبية و العقارية المدرجة في الخارطة الاستثمارية لهيئة الاستثمار بشكل تحفز الاستثمارات وتوجيهها نحو المناطق ذات التنمية المنخفضة .
٢. تحديد اسعار ضريبية تفضيلية للمناطق ذات النمو الاقتصادي والاجتماعي المنخفض مما يساهم توجيه الاستثمارات اليها.
٣. فرض شروط على الاستثمارات الموطنة بتشغيل الايدي العاملة من سكان المنطقة التي تعمل فيها ما يساهم في تنميتها اقتصادياً وبشرياً.
٤. تفعيل مشروع النافذة الواحدة لتسهيل عملية تاسيس المشاريع ما ينعكس ايجابياً على الاقتصاد.

المصادر

١. قادر،احمد اسماعيل ، دراسة جدوى اقتصادية لمجموعة مصانع زلم ، دراسة مقدمة الى هيئة الاستثمار باقليم كوردستان العراق،٢٠١٢ .
٢. صالح، عدنان مناتي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، بغداد، العراق، ٢٠١٣.
٣. عاطف، عبد الكريم احمد ، مناخ الاستثمار واهميته في جذب الاستثمارات، مركز البحوث والدراسات اليمني، الجمهورية اليمنية، بدون سنة نشر.
٤. الجميل، سرمد كوكب، الاتجاهات الحديثة في المالية الاعمال الدولية، ط١، دار الحامد للتوزيع والنشر، عمان، الاردن، ٢٠٠٠.
٥. الجميل، سرمد كوكب، معوقات الاستثمار في الدول العربية، ط١، دار العابد للطباعة والنشر، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، ٢٠٠٩.
٦. كداوي، طلال محمود، تقييم القرارات الاستثمارية، جامعة الموصل، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، الموصل، العراق، ٢٠٠٩.
٧. الجميل ، سرمد كوكب، التمويل الدولي (مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات) ، الدار النموذجية للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠١٢.
٨. الحمود، غدير بنت سعد، العلاقة بين الاستثمار العام والخاص في اطار التنمية الاقتصادية السعودية، كلية العلوم الادارية جامعة الملك سعود، السعودية، ٢٠٠٤.
٩. البرزنجي، زوزان عبد الكريم، دور الاستثمار المحلي والاجنبي في تنمية اقتصاديات اقليم كورد ستان العراق، كلية الادارة والاقتصاد، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، ٢٠٠٨.

١٠. صالح، عدنان مناتي، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، بغداد، العراق، ٢٠١٣.

١١. عمار، صايفي، محددات الاستثمار المحفظي وآثارة على اسواق الاوراق المالية، دراسة مقارنة بين مصر وتونس والجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، ٢٠٠٩.

١٢. بريجهام، اوجين و ايرهاردت ميشيل، الإدارة المالية النظرية والتطبيق العملي، دار المريخ، الرياض السعودية، ٢٠٠٩. .

١٣. مقداد، زياد ابراهيم، الضوابط الشرعية لاستثمار الاموال، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الاول المنعقد في كلية التجارة في الجامعة الاسلامية للفترة ٨-٩ مايو، فلسطين، ٢٠٠٥.

١٤. القدرة، محمد مصطفى محمود، اثر الاستثمار في المدن الصناعية في فلسطين على توفير فرص العمل، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، ٢٠٠٧.

١٥. الطعان، حاتم فارس، الاستثمار اهدافه ودوافعه، كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد، العراق، ، ٢٠٠٦.

١٦. معروف ، هوشيار ، تحليل الاقتصاد الكلي ، ط١،دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ،٢٠٠٥ .

١٧. أبو زيد بسمة احمد إبراهيم، واقع إدارة وتنمية الموارد البشرية في المصارف العاملة في فلسطين وسبل تطويره، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ٢٠٠٨.

١٨. حسين، ليث سعد الله وعبد الجبار، آلاء عبد الموجود، ٢٠٠٥، العلاقة بين استراتيجيات الموارد البشرية ومدخل الجودة الشاملة/دراسة ميدانية في عينة من المنظمات الصناعية العامة، مجلة تنمية الرافدين، العدد ٧٦، كلية الإدارة والاقتصاد، الموصل، العراق، ٢٠٠٩.

١٩. الجندي،خزامي عبد العزيز، بوادقجي،عبد الرحيم، الاستثمار في الجمهورية العربية السورية، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد٢٦، العددالثاني، دمشق، سورية، ٢٠١٠.